

الرقابة الادارية

تعريف الرقابة :

- ✓ هي مراجعة الإنجاز وفقاً للخطط الموضوعية .
- ✓ هي عملية قياس النتائج الفعلية ومقارنتها بالمعايير أو الخطط الموضوعية ومعرفة أسباب الانحرافات بين النتائج المتحققة والنتائج المطلوبة واتخاذ فعل تصحيحي .
- ✓ وهي عملية قياس الإنجاز المتحقق للأهداف المرسومة ، ومقارنة ما حصل فعلاً مع ما كان متوقعاً حدوثه .
- ✓ هي وظيفة إدارية مثل وظائف الإدارة الأخرى ، عملية مستمرة متجددة ، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير بغرض التقويم الصحيح.

الرقابة الادارية:

هي نوع الرقابة التي تمارسها الحكومة بنفسها على نشاطاتها المختلفة ضماناً لحسن التنفيذ وكفاية الأداء وللتأكد من أن الأهداف تتحقق بكفاية وإتقان وسرعة .

أهداف الرقابة :

- ١ - حماية الصالح العام وذلك بمراقبة النشاطات وسير العمل لتحقيق الأهداف المرجوة .
- ٢ - توجيه القيادة الإدارية أو السلطة المسؤولة إلى التدخل السريع لحماية الصالح العام .
- ٣ - الكشف عن عناصر وظيفية أسهمت في منع الانحرافات أو التقليل من الأخطاء عن طريق الإبلاغ أو المعارضة لها .

عناصر الرقابة :

١- تحديد الأهداف ووضع المعايير:

يساعد تحديد الهدف بدقة في أية منظمة على وضع المعايير الرقابية الملائمة التي يمكن بها قياس النتائج الفعلية لما ينبغي أن يتم إنجازه من عمل .

٢- مقارنة النتائج المتحققة مع المعايير المرسومة:

بعد أن يتم التنفيذ تقاس النتائج بواسطة المعايير المحددة ، حيث تقارن النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة.

٣- قياس الفروق والتعرف على أسبابها:

عند حصول انحراف أو فروق بين الإنجاز المتحقق والإنجاز المخطط له يجب التعرف على الفروق التي حدثت وتحديد أحجامها وأبعادها وأسبابها.

٤- تصحيح الانحرافات ومتابعة سير التنفيذ:

تبدأ الإدارة في دراسة البدائل المختلفة لعلاج الفروق وتصحيح الانحرافات وتقارن هذه البدائل من حيث مزاياهم وعيوبها وإمكان تنفيذها.

مبادئ الرقابة:

أولاً: اتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه :

ويعني ذلك أن يكون النظام الرقابي المقترح وفقاً لاحتياجات طبيعة الوظيفة أو الفعالية التي هي موضوع الرقابة ، فالمنظمة الكبيرة الحجم تحتاج إلى جهاز رقابي أكبر حجماً من ذلك الذي يطبق في منزمه صغيرة الحجم .

ثانياً : تحقيق الأهداف على مستوى عال من الفاعلية والكفاية والعلاقات الإنسانية السليمة:

يجب أن تراعي نظم الرقابة الدوافع والسلوكيات والجوانب الإنسانية لدى العاملين عند اختيار وسائل القياس ومعايير تقويم الأداء والإنجاز وأن لا يكون الهدف من عملية الرقابة تصيد الأخطاء وعقاب المقصرين وإنما يكون اكتشاف الأخطاء والبحث عن أسبابها.

ثالثاً: الموضوعية في اختيار المعايير الرقابية:

يجب أن تكون وسائل القياس ومعايير الإنجاز موضوعية ومعلنة للجميع.

رابعاً : الوضوح وسهولة الفهم :

يجب وضع معايير تقريبية للإنجاز المستقبلي الرغوب بحيث تكون واضحة للجميع ويسهل فهمها .

خامساً : إمكان تصحيح الأخطاء والانحرافات:

وذلك بالتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض العمل التنفيذي وتؤثر في مدى كفايته ثم دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك.

سادساً : توافر القدرات والمعارف الإدارية والفنية للقائمين على أجهزة الرقابة:

بإسناد اختصاصات ومهام الرقابة وتقويم الأداء إلى تقسيم تنظيمي توضح اختصاصاته وسلطاته.

سابعاً : وضوح المسؤوليات وتحديد الواجبات:

فالتصميم الملائم لنظام رقابي معين من شأنه أن يساعد في التقويم الموضوعي لإنجاز الآخرين وأدائهم.

ثامناً: الاقتصاد والمرونة:

فمن الضروري أن تكون تكاليف النظام الرقابي المقترح معقولة نسبياً وتتناسب مع الفوائد الناجمة عنه .

تاسعاً: استمرارية الرقابة:

ويشير هذا المبدأ إلى أهمية إحكام الرقابة حال البدء بتنفيذ الوظائف أو المهام .

عاشراً: دقة النتائج ووضوحها:

فمن الضروري أن تكون المعلومات أو البيانات الإحصائية المنبثقة عن الرقابة واضحة وبعيدة عن التعقيد والغموض لتيسير اتخاذ القرارات بهذا الشأن .

وسائل الرقابة :

✓ الموازنة التقديرية :

تعد الموازنة ترجمة رقمية للخطة خلال مدة زمنية معينة ، ومن ثم فهي تعبر عن النتائج المتوقعة مفصلة وموضحة لكل جانب من جوانب النشاط.

✓ البيانات الإحصائية :

يعد التحليل الإحصائي لنواحي النشاط التي لا يتيسر تسجيل نتائجها أو توضيحها محاسبياً مثل ما يتصل بالتطور التاريخي للأعمال.

✓ السجلات :

تستخدم السجلات كوسيلة رئيسية للرقابة الداخلية حيث تستخرج منها البيانات عن الأداء الفعلي للأعمال.

✓ الملاحظة الشخصية :

تعد الملاحظة الشخصية المباشرة من أقدم أدوات الرقابة وهي عبارة عن اتصال مباشر بين الرئيس ومروؤسيه بحيث يتفقد الرئيس بنفسه سير العمل .

✓ التقارير الادارية :

التقارير المكتوبة والشفوية تعطي صورة كاملة عن العمل الذي تم أدائه أو إنجازه. ويجب أن تكوت التقارير صادقة وتظهر الانحرافات بسرعة وتركز على المستقبل أكثر ما تركز على الأخطاء والمسئولين عنها .

أنواع الرقابة :

الرقابة حسب المعايير :

الرقابة على أساس الإجراءات.

الرقابة على أساس النتائج.

الرقابة من حيث موقعها من الأداء :

الرقابة السابقة: تهدف إلى ضمان حسن الأداء أو التأكد من الالتزام بالقوانين ويرى البعض أنها كثيراً ما تؤدي إلى تأخير الإنجاز بسبب الإجراءات الرقابية الاحتياطية.

الرقابة اللاحقة: في ظلها تمارس وحدات الإدارة العامة صلاحيتها في التصرف قبل التنفيذ وخلالها ورغم أهمية هذا النوع يؤخذ عليها عدم ممارستها أحياناً في الوقت المناسب.

الرقابة وفقاً لمصادرها :

الرقابة الداخلية :

يقصد بها أنواع الرقابة التي تمارسها كل منظمة ويطلق عليها الرقابة الرئاسية أو الرقابة التسلسلية.

الرقابة الخارجية :

تعد عملاً متمماً للرقابة الداخلية. ويتوقف وجود الرقابة الخارجية على عدة اعتبارات في مقدمتها:

- ✓ نظام الحكم وطبيعة التنظيم الحكومي القائم.
- ✓ الفلسفة التي تقوم عليها الرقابة.
- ✓ مدى توافر أنواع الرقابة الأخرى.
- ✓ طبيعة النشاط.
- ✓ أدى توافر إمكانات الرقابة وخاصة ما يتعلق بالعنصر البشري الكفاء
- ✓ الاتجاهات السائدة بصدد الرقابة والعمل الحكومي.

انواع الرقابة الخارجية :

أولا الرقابة السياسية:

تتمثل في رقابة الرأي العام، ورقابة الأحزاب السياسية ورقابة مجلس الشعب، وذلك على النحو التالي:

رقابة الرأي العام: يبرز هذا النوع من الرقابة في عدة صور أهمها:

- ✓ رقابة الناخبين في اختيارهم ممثليهم.
- ✓ رقابة الصحافة.
- ✓ الرقابة التي تبشرها النقابات المهنية المختلفة.
- ✓ رقابة الأحزاب السياسية.
- ✓ ويتمثل هذا النوع في رقابة الأحزاب السياسية على أعمال الإدارة العامة ومناقشة أعمالها المختلفة.

ثانياً: الرقابة التشريعية:

وتتمثل في رقابة المجلس المختص بالتشريع سواء الشعب أو الشورى، ومن صور هذه الرقابة ما يلي:

- ✓ توجيه الأسئلة إلى رئيس الوزراء ونوابه والوزراء واستجوابهم ومناقشتهم في أحد الموضوعات.
- ✓ إقرار السياسة العامة للدولة.
- ✓ الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية للدولة.

ثالثاً: الرقابة القضائية:

تسعى هذه الرقابة إلى تحقيق هدفين هما:

- ✓ تقويم الإدارة بإجبارها على احترام القانون والخضوع لسلطاته.
- ✓ حماية حقوق الأفراد العاملين وحياتهم التي كلفها الدستور والقانون.

رابعاً: الرقابة الإدارية:

يتولى هذا النوع أجهزة متخصصة في هذا المجال، ولكنها تتمتع بالاستقلال الذاتي ومن أهمها: ديوان الرقابة العامة.